اليمن في الصحافة العربية

جدلية الإرهاب والسياسة في اليمن

أحمد غراب

طالما كان لملف الإرهاب تأثيراته وانعكاساته البالغة على السياسة في اليمن التي استخدمت هذا الملف في البداية كطوق نجاة للتحول من عدو محتمل بعد إفغانستان الى حليف أساسي لواشنطن والمجتمع الدولي في حملة مكافحة الإرهاب الدولية. ومن خلال هذا الملف ايضا أفلحت السياسة اليمنية في حجب غزو اميركي كان محتملا بعد تفجير الناقلة كول - بحسب قول الرئيس اليمني.

وبحسب اعتقادي فإن ملف الإرهاب كان له أبعاده الهامة على الوضع السياسي الداخلي في اليمن وعلى موازين القوى السياسية المختلفة في اليمن وساهم في تحديد قوى الدعم السياسي الخارجي عموما والاميركي والخليجي خصوصا للقوى السياسية المختلفة على الساحة السياسية اليمنية.

كما ان هذا الملف ساهم بشكل قوى في اختصار المسافات بين اليمن وواشنطن من ناحية واليمن ودول الخليج من ناحية اخرى وأوجد حالة من التقارب والخصوصية بين اليمن وكلا الطرفين.

ويمكن القول ان ملف الارهاب شكل جسرا للسياسة الخارجية الاقليمية اليمنية استطاعت من خلاله العبور الى علاقات افضل مع دول عدة ومختلفة ومع ان هذه العلاقات اتخذت الصفة الامنية الا ان هذا الملف كان له دوره في إضفاء المزيد من التقارب السياسي والاقتصادي بين اليمن وهذه الدول.

وبالتالي فإن ملف الإرهاب ساهم بشكل مباشر او غير مباشر في تطوير قدرات وامكانيات ووسائل السياسة الخارجية اليمنية وفي ذات الوقت شكل هذا الملف عنصر دعم وقوة للسياسة الداخلية في اليمن.

ومن ابرز اثار ملف الارهاب على السياسة اليمنية هو ان هذا الملف خفف من حدة الضغوط الاميركية على اليمن وساهم تدريجيا في خلق سياسة اميركية محايدة تجاه السياسة اليمنية

ورغم فشل السياسة اليمنية سابقا في الحفاظ على استمرارية الدعم الاميركي للاقتصاد الوطني فقد نجحت هذه السياسة في الحصول على الدعم السياسي والامني اللازم للمضي قدما في تحالف مكافحة الارهاب مع واشنطن. ومع انحسار فلول تنظيم القاعدة من اليمن استطاعت السياسة اليمنية ان تستثمر ابداعاتها في الشراكة الامنية في مكافحة الارهاب كنوع من التغطية على الفشل الاقتصادي المتعثر على الجانب التنموي.

ومثلما استطاع بوش توظيف واستثمار ملف مكافحة الارهاب بعد احداث سبتمبر المشؤومة للفوز بولاية رئاسية جديدة، فقد استطاع الرئيس اليمني ان يستثمر هذا الملف بشكل فعال لفرض المزيد من السيطرة على الوضع الداخلي في اليمن. كما ان صالح استطاع ان يوظف هذا الملف بشكل جيد في سياسته الداخلية والخارجية.

ويمكن الكشف عن بعض ملامح التوظيف السياسي لملف مكافحة الارهاب لتوضيح العلاقة القوية بينه وبين الملف السياسي اليمني من خلال ملاحظات مهمة شهدتها الانتخابات اليمنية الاخيرة حيث شكل ملف الارهاب عنصرا مهما في الدعاية السياسية الانتخابية ابتداء من استثمار صالح لهذا الملف لشق عصا حزب الاصلاح من خلال اجتذاب الشيخ الزنداني مستثمرا مسالة مطالبة اميركا به وادراجه ضمن القوائم الارهابية ومستثمرا جملة من الوقائع السابقة منها اعتقال المؤيد وضرب الحارثي في مارب. كل هذه العوامل ساهمت في وجود عامل خوف استثمره صالح جيدا وحقق به جملة من الاهداف السياسية له والامنية لواشنطن. واستطاع صالح عبر هذا الملف ايضا ان يشق التيار السلفي الى نصفين متشدد ومعتدل من خلال دعم التيار السلفي المعتدل بزعامة ابو الحسن المصري (المأربي) في وادي عبيدة في مارب وفي نفس الوقت كسب دعم التيار السلفي المتشدد الذي يتخذ من صعدة ومعبر مقرا له والذي يتزعمه الحجوري ومحمد الامام واستطاع صالح من خلال ملف مكافحة الارهاب فرض المزيد من السيطرة على التيارات الدينية المختلفة في الساحة اليمنية لتحقيق جملة اهداف اهمها:

اولا: تحقيق اهداف الشراكة الامنية في مكافحة الارهاب مع واشنطن.

ثانيا: كسب دعم هذه التيارات سياسيا.

ثالثا: تحقيق سياسة التوازن الديني لضمان بسط نفوذ سياسي قوي والحصول على استقرار امني كبير.

ويمكن القول ان التعاطي الايجابي الذي ابدته السياسة الامنية تجاه الشراكة الامنية مع واشنطن كان له اثاره الواقعية واهمها:

اولا: التخفيف من حدة الخطاب المعادي لواشنطن.

ثانيا: خلق حالة اجماع من جميع التيارات الدينية اليمنية على معاداة فكر ومنهج تنظيم القاعدة.

ثالثا: فرض سمة الاعتدال على الكثير من التيارات الدينية وشق الكثير من التيارات المتشددة الى تيارات معتدلة في الغالب.

وبالتالي يتضح كيف وظف صالح ملف مكافحة الارهاب سياسيا وما يحمله هذا الملف الخطير من ابعاد سياسية اكثر من تلك الابعاد الامنية المرتبطة به بشكل مباشر والاهم من هذا وذاك هو ان هذا الملف في طريقة ليكون اداة مهمة وقوية للتغيير السياسي.

ميدل ايست اونلاين

الانتخابات اليمنية.. لم تكن ودية أو عدائية خالصة

حسام عبدالحميد

■ وضعت الانتخابات الرئاسية في اليمن أوزارها بعد مباراة نصف ودية استمرت لمدة شهرين تقريباً انتهت - كما كان متوقعاً - بفوز الرئيس علي عبدالله صالح بولاية رئاسية ثانية تمتد حتي ٢٠١٣ فيما خسر مرشح اللقاء المشترك فيصل بن شملان الذي شارك في المباراة منافساً ومكرماً للرئيس.

المعركة الانتخابية لم تكن ودية خالصة كما كان الحال في انتخابات ١٩٩٩ ولم تكن عدائية خالصة رغم ان طرفي المنافسة الرئيسيين استخدما كل الأسلحة والكلمات التي خرجت عن حدود اللياقة في بعض الأحيان وذلك في محاولة للتأثير علي الناخبين الذين انحازوا للقبيلة والحزبية والأيدلوجيا قبل انحيازهم للبرامج والوعود.

فاللقاء المشترك ظل لآخر لحظة ينظر بعين الشك والريبة في قرار الرئيس صالح بنيته عدم الترشيح في الانتخابات الرئاسية والذي أعلن عنه في يوليو ٢٠٠٥ وتراجع عنه تحت ضغط الجماهير في يونيو ٢٠٠٦ لذلك أدرك ان عودة الرئيس عن قراره انه عاد لكي ينجح في الانتخابات لا لكي يسقط.

وهذا لا يعني التشكيك في كيفية نجاح الرئيس صالح فلديه ميراث تاريخي من النجاح يؤهله لأن يبقى مكرماً في الدورة الرئاسية القادمة قبل أن يعتزل العمل السياسي، حتي وإن شككت المعارضة في نسبة نجاح الرئيس وقالت انها نحو ٦٠٪ وليس ٧٧٪ كما أعلن رسمياً فإن ذلك لا يغير من النتيجة شيئاً وان كانت المعارضة تهدف من ورائه أشياء أخرى.

الرئيس اليمني الذي خاض عباب البحر المتلاطم الأمواج علي مدي ٢٨ عاماً كان وما زال صمام الأمان لهذا البلد ولا يمكن لليمن كحالة عربية تربي شعبها علي السلطة الأبوية أن يقول بين يوم وليلة لا للرئيس علي صالح وأن يبدأ بتطبيق الديمقراطية كما تقول الكتب الغربية التي نظرت لها.

وربما لهذا السبب لم تجازف احزاب اللقاء المشترك بالدخول الى هذه المنافسة بمرشح من بين صفوفها وأعني بالذات التجمع اليمني للإصلاح الذي يعد المنافس الحقيقي للرئيس صالح باعتباره أكبر أحزاب المعارضة وأكثرها تنظيماً، وخاضت الانتخابات بمرشح مستقل شاء صالح ان يسميه المرشح المستأجر حتي لا تكون خسارته هي هزيمة لأحزاب المعارضة، كما أن للإصلاح حساباته الخاصة في هذه العملية.

فمنافسة الاصلاح للرئيس صالح بمرشح اصلاحي تعني المقامرة بعلاقات استراتيجية استفاد منها الطرفان خلال العقود الماضية كما ان الظروف المحلية والدولية لا تشجع الإصلاح ان يكون في الحكم اذا ما افترضنا أعلى درجات التفاؤل.

في مقابل ذلك فإن بقية أحزاب المعارضة سواء في إطار اللقاء المشترك او خارج هذا الإطار لا تستطيع مجتمعة ان تتقدم بمرشح للرئاسة لأنها لا تملك بالأصل نسبة التزكية المطلوبة داخل مجلس النواب اليمني (البرلمان).

ربما كان الهدف من مشاركة المعارضة في هذه الانتخابات وهي تعلم نتائجها سلفاً ألا توصف بالسلبية وأنها تقاعست عن القيام بدورها كقوى معارضة تشكل الجناح الآخر للحكم وأن تكون تلك المنافسة بروفة تمهيدية لأي انتخابات رئاسية قادمة تتوفر لها الأجواء المواتية وأن تحدث هزة لمؤسسة الرئاسة تشعرها بأن هناك رغبة جماهيرية في التغيير ليس بالضرورة رئاسة الجمهورية ولكن المستويات الأقل من ذلك.

كان يمكن لليمن الذي يعد واحدة من بين سبع دول عربية تأخذ بنظام الانتخابات الرئاسية ان يقدم تجربة فريدة لو أن الرئيس لم يعدل عن قراره ليقود سفينة الوطن، لكن اما وقد حدث ما حدث فإن التحدي الأكبر أمام الرئيس بالاضافة الى التحديات التي أشار إليها في خطاب اداء اليمين هو أن يهيئ المناخ الديمقراطي في اليمن خلال السنوات القادمة وأن يضع المرشحين القادمين على قدم المساواة بعيداً عما يتردد من دعوات التوريث لنجل الرئيس.

وأن يدع الانتخابات المحلية التي لم تستكمل نتائجها بعد وكذلك الانتخابات البرلمانية القادمة ان تتم في أجواء ديمقراطية تنافسية حتي تمهد للخطوة الرئاسية القادمة بعيداً ايضاً عن تكريس حزب الدولة ودولة الحزب اذ لا يعقل ان يكون عمر التجربة اليمنية نحو عقد ونصف ونحن محلك سر أو ما زلنا في المربع الأول.

لذلك فإن الفترة القادمة للرئيس صالح تمثل تحدياً اقتصادياً واجتماعياً وديمقراطياً كبيراً خاصة وأنه أغدق الكثير من الوعود سواء في الحملة الانتخابية أو في خطاب اليمين سواء بقطع دابر الفساد والمفسدين والإعلان عن ثورة إصلاحية شاملة وإطلاق الحريات وصيانة الحقوق الأساسية ونقل اليمن من دولة القبيلة الى دولة النظام والقانون وأن يكون بالفعل رئيسا لكل اليمنيين.

فالانتخابات الرئاسية ونظراً لأنها كانت تمثل نسبة منافسة حقيقية أحدثت شرخاً في الشعور القومي اليمني وربما قسمت اليمن الي فريقين احدهما مع والآخر ضد وأخشى ما أخشاه ان يتعمق هذا الشعور المعنوي وأن يصبح مدونة سلوك للحزب الحاكم في اقصاء الآخر بعد ان تم اختزال الوطن في شخص الرئيس وبالتالي من معه فهو وطني ومن ليس كذلك فهو غير وطني وأن ينسحب هذا السلوك حتى على أبسط وظائف الدولة.

بحكم خبرتي باليمن اعرف ان الرئيس صالح يتميز برحابة صدر وتسامح قليلاً ما تحلى بها رئيس عربي كما انه يتمتع بحنكة سياسية جعلته يجمع كل المتناقضات وأن يمسك بخيوط اللعبة السياسية لذلك لا أتوقع أن يتصرف بعقلية المنتقم في الفترة القادمة خاصة وانه هو الذي سمح بالديمقراطية والمنافسة على كرسي الرئاسة استجابة للمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية وعلي طريقة ان نحلق لأنفسنا قبل أن يحلق لنا الآخرون.

فالمعركة الانتخابية شهدت شططاً كبيراً فاستخدم الرئيس ملف الارهاب حتى عشية الانتخابات مع انه يدرك ان الإصلاح وان كان معنياً بهذه التهمة فهو أبعد ما يكون عنها حتى عندما تحدث عن الإصلاح كإخوان مسلمين وهو تعبير لم يسبق له أن استخدمه كان يهدف من وراء ذلك التأثير علي الناخبين مع انه يعرف الإخوان ويتعامل معهم منذ عقود.

في مقابل ذلك استخدمت المعارضة ملف الفساد المستشري في كل مؤسسات الدولة وهو ظاهرة يعرفها كل من عاش في اليمن أو سمع عنها ومن يطلع عن قرب فإن لوبي الفساد في اليمن بات بشكل مجتمعاً خاصاً يزداد انتفاخاً وتورماً كل يوم في بلد يعاني من دين خارجي وصل الي ٥,٣ مليار دولار وقروض تعادل ٤٢٪ من الناتج القومي و٤٢٪ يعيشون تحت خط الفقر.

لكن اللافت في المعركة الانتخابية هو دخول نجل الشيخ عبدالله الأحمر الى حلبة المنافسة بحماسة تنقصها الحنكة السياسية التي جعلت والده صاحب التاريخ السياسي الكبير ان يقدم عمليته الجراحية في السعودية ويعود الي البلاد ويعلن أن مرشحه للانتخابات الرئاسية هو علي عبدالله صالح.

فقد وقف حميد الأحمر الي جانب فيصل بن شملان وحشد في محافظة عمران معقل بيت الأحمر حشداً جماهيراً قلب موازين الحملة الانتخابية وأطلق تصريحات نارية ربما تكشف عن تخطيط مستقبلي لاستعداد نجل الأحمر للمنافسة علي الرئاسة القادمة وهو ما يعني به الجيل الثاني في اليمن.

لذلك كان موقف نجل الأحمر غريباً بمقاييس السياسة وما لم يكن قد احتفظ بخط رجعة وأن يبدأ من الآن بإصلاح ما خربته الانتخابات فإن نجل الأحمر ربما سيدفع الثمن غالياً فإن لم يكن في السياسة فسيكون في الاقتصاد باعتباره رجل أعمال.

ومرة أخري أعتقد ان الرئيس صالح الذي استقبل عبدالرحمن الجفري نائب رئيس الجمهورية الانفصالية وأحد قادة حرب الانفصال عام ١٩٩٤ وأخذه الي أحد المهرجانات الانتخابية كما ان عفوه عن مجموعة ال ١٦ الصادر ضدها احكاما قضائية لهو قادر علي أن يضمد جراحات الحملة الانتخابية وما أحدثته من تصدعات.

ما أود قوله اجمالاً ان الانتخابات اليمنية سواء المحلية او الرئاسية وإن أصابها كل ما أصاب الانتخابات في الساحة العربية إلا انها تمثل خطوة متقدمة عن كثير من الديمقراطيات العربية رغم انها لم تحقق الطموح المنشود في أن تقدم نموذجاً مختلفاً تماماً عن التجارب العربية وأن تكون أول دولة يحدث فيها التغيير.

ورغم هذا التقدم إلا ان هذه التجربة تظل محصورة في الفضاء العربي المحبط من عملية التغيير لأن الأنظمة العربية الجمهورية الديمقراطية تمسك السلطة بيد من حديد بعد أن أصبح هناك زواج كاثوليكي بين اصحاب النفوذ وأصحاب المال لكي يظل الوضع على ما هو عليه، فالتجارب الانتخابية في البلدان العربية لم تغير شيئاً يذكر خلال نحو ثلاثة عقود باستثناء انتخابات السلطة الفلسطينية باعتبار انها ليست دولة وباعتبار انها ستعود للأصل مرة أخرى إما بالمؤامرة أو بانتخابات مبكرة يتم تزويرها بالعافية!.

سبع سنوات فاصلة ستفرض علي الرئيس صالح تحديات جمة أتمني أن يتمكن من انجازها لكي يهيئ اليمن لما بعد عام ٢٠١٣، وإننا سنظل نكتب بروح الانتقادات والتكهنات والأمنيات لعقود قادمة ما لم تحدث مفاجآت وتحولات مستقبلية لا يعلمها إلا الله.

الرايه القطريه

الانتخابات اليمنية حسابات الربح والخسارة

صادق عبدو

أغلق اليمنيون احدى الصفحات المهمة في تاريخهم السياسي والتي تمثلت في الانتخابات الرئاسية والمحلية اليمنية التي شهدتها البلاد في العشرين من ايلول (سبتمبر) الجاري وحظيت بإقبال كبير من الناخبين والقوى السياسية الفاعلة في الساحة.

وعاشت البلاد أشهراً من الجدل الحاد بين أطراف الحياة السياسية وخاصة بين اللاعبين الكبار في الساحة أبرزهم حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم الذي يتزعمه الرئيس علي عبد الله صالح وتكتل أحزاب اللقاء المشترك الذي يضم في عضويته خمسة أحزاب أهمها التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

وبعد تنافس ساخن بين الأحزاب المشاركة في هذه الانتخابات بدأت في مرحلة الدعاية الانتخابية ، مروراً بيوم الاقتراع في العشرين من الجاري وما لحق بهذه العملية من عملية فرز أصوات الناخبين وانتهاء بإعلان النتائج، أغلق اليمنيون احدى أهم المراحل المفصلية في تاريخهم الحديث ، فقد كان الجميع ، سواء أولئك الممسكون في السلطة أو المعارضة وحتى المراقبون يخشون أن تتحول هذه العملية إلى اشتباك سياسي وميداني بين الأطراف كافة وخاصة بعد تبدل التحالفات في الساحة عشية إجراء الانتخابات.

غير أن إعلان النتائج بالصورة التي أعلن عنها من قبل اللجنة العليا للانتخابات التي أشرفت على العملية برمتها وفوز الرئيس علي عبد الله صالح بنسبة تصل إلى ٧٧ في المئة وحصول منافسه مرشح أحزاب اللقاء المشترك المهندس فيصل بن شملان على نسبة تصل إلى نحو ٢٢ في المئة وقبول المعارضة في نهاية المطاف بهذه النتائج رغم التحفظات التي أعلنتها على بعض الممارسات التي شهدتها العملية أعطى الضوء الأخضر لصفحة جديدة في تاريخ اليمن تكرس مبدأ التنافس السلمي على السلطة.

وقد أفرزت الانتخابات الأخيرة في اليمن العديد من الحقائق التي ستنعكس على مستقبل البلاد ، ولعل من أبرز تلك الحقائق قناعة اليمنيين بأن الصراع على السلطة لا يأتي عبر الانقلابات العسكرية وحمامات الدم ، بل بالاحتكام إلى صناديق الاقتراع، وهذا الإنجاز لا يحسب لطرف بعينه، بل لكل الأطراف السياسية كافة التي قبلت اللعبة الديموقراطية، سواء الحزب الحاكم وعلى رأسه الرئيس علي عبد الله صالح الذي وفر المناخات الكافية لإجراء هذه الانتخابات أو المعارضة التي مارست حقها في هذه التجربة التي ستكون لها مردوداتها في المستقبل.

وبصرف النظر عن النتائج التي حققها هذا الطرف أو ذاك في هذه الانتخابات، وبغض النظر عن الخروق التي شهدتها العملية الانتخابية، إلا أن الجميع خرج من هذه التجربة منتصراً ، فالحزب الحاكم انتصر لأنه دخل وهو يدرك حجم المعارضة له في الشارع، وقبل التحدي بإنزاله أكثر شخصيات البلاد ثقلاً في الحياة السياسية في البلاد وهو الرئيس صالح، والمعارضة بقبولها تحدي الرجل الأول في البلاد عبر مرشح اتفقت الأحزاب الخمسة المكونة للقاء المشترك على ترشيحه وهو المهندس فيصل بن شملان الذي ظهر نداً قوياً لصالح في كافة المناطق التي شهدت مهرجانات خطابية ضخمة..لقد سجل الطرفان حضوراً مهما في تاريخ الحياة السياسية اليمنية ، وإذا كان الرئيس صالح حقق انتصاراً متوقعاً، الا ان خوض بن شملان هذه التجربة منح المعارضة ثقة بقدرتها على التنافس في هذا المعترك الانتخابي الكبير.

ويحسب لبن شملان المشهود له بالنزاهة والاستقامة، إقدامه على خوض هذه التجربة وهو يدرك أنه سيتعرض للكثير من الهجمات التي لا ترحم، وهو ما حصل فعلاً، وخاصة أثناء الحملات الانتخابية وحتى يوم الاقتراع. فقد نزع بن شملان حالة الخوف من المنافسة على منصب الرجل الأول في البلاد، وشاهده الناس وهو يجوب البلاد من شرقها إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها بحثاً عن أصوات الناخبين للوصول إلى هذا المنصب المهم في البلاد العربية، كما أن تسليم الرئيس صالح بهذه المنافسة أمر جديد على المواطن العربي حيث شاهدنا الرجل وهو يجوب البلاد طالباً أصوات الناخبين لإعادته إلى منصبه من جديد.

لقد أحدثت الانتخابات الرئاسية في اليمن تحولاً مهما وكبيراً في تاريخ اليمنيين ، ففي يوم الاقتراع شوهدت الطوابير الطويلة من المواطنين للإدلاء بأصواتهم لانتخاب رئيس جديد للبلاد ، الأمر الذي يؤسس لمبدأ مهم في حياتهم وهو أن الصندوق هو الحكم الأول والأخير في التنافس على هذا المنصب الكبير.

وربما من المهم الإشارة إلى الشأن الأمني في هذه الانتخابات، فقبل ساعات من الاقتراع كان الجميع سلطة ومعارضة يخشون أن تتحول البلاد إلى ساحة من الاقتتال الداخلي وخاصة بين أنصار الحزب الحاكم والمعارضة، إلا أنه لم يسجل ما يذكر من حوادث عنف خلال مرحلة الدعاية الانتخابية ومرحلة الاقتراع والفرز وما تلاها باستثناء حالتين أو ثلاث لا تعد ضمن دوائر القلق.

وبعد الانتخابات كان لزاماً على الجميع التسليم بنتائج الانتخابات، ويسجل للمعارضة هذا الموقف المهم، إذ اعترفت بنتائج الانتخابات وإن أكدت على حقها في متابعة الخروق التي شوهت العملية الانتخابية، وتعهدها مواصلة النضال السلمي منحها قدراً من العقلانية في التعامل مع الأمور، وهو ما سيعزز موقع المعارضة في الخارطة السياسية مستقبلاً بعيدا عن حسابات الربح والخسارة.

المستقبل اللبنانية